المجاز يريد ان يبين وجه الامر بالفهم بالنظر الى ما فى شرح التلخيص لان مثال المفتاح قد بين
بحيث لم يبق فيه خفاء بين المصدرين فيكون المجاز المرسل فيهما اصليا وفى الفعلين تبعيا وفيه
بحث لانه نبه اه يريد انه لم يجز ان يكون تبيين العلاقة بين المصدرين للتنبيه على كفاية
وجود العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى الفعلين ولا يحتاج الى وجودها بين كل جزء وجزء و
قيل لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار فى الاستعارة وجعل كلها اصلية وفيه نظر قدم المفعول اى
على الفاعل لانه منه وضع المظهر موضع المضمر لمكان الالتباس فوضعه موضع المضمر الوضع
الاول بمعنى الاتيان والموضع الاول بمعنى المقام والداعى لهذا التاويل وقوع توهم التكرار
والمعنى اتى بالمظهر فى مقام يقتضى المضمر وجه لا وجه لتوهم التكرار فى قوله فوضعه موضع
الضمير فان المراد بالوضع والموضوع فيه معناهما اللغوى اى لحظ المظهر مكان المضمر بعينه
لا مقدما ولا مؤخرا وقوله لمكان الالتباس اى لوجود خوف التباس المرجع بغيره على
تقدير الاتيان بالمضمر فانه قد سبق ذكر الاستعارة مطلقا وذكر الاستعارة الاصلية والتبعية
الجارية فى المشتقات وفى الحروف واحتمال رجوعه الى كل واحد منهما قايم فى بادى الراى
فوضع المظهر مكان المضمر دفعا للالتباس لعدم تعذر الاتصال واتصال الضمير واجب عند
عدم تعذر الاتصال فاذا اتصل ضمير المفعول بالفعل والفاعل غير متصل كما فيما نحن فيه
وجب تقديم المفعول على الفاعل وتقديم هذا المفعول الموضوع موضع المضمر على الفاعل
ما استخرجه الشارح يحتمل ان يكون واجبا وهو المتبادر من كلام الشارح كيف لا وقد
وصى بالمحافظة عليه ووصفه بانه نكتة جليلة قد وُفقنا لاستخراجها ويحتمل ان يكون
مستحسنا وهو اقرب الى الصواب لان الاول فى حيز المنع لا يرد نقضها الى المكنية اه
وانما ارتكب هذا التسامح اعتبارا للاصلين فيهما التبعية والمكنية واعراضا عن القرينتين

ولما

ولما كان المقصود بهما ولذلك الابهام قال لا يرد نقضها الى المكنية لا وجه لانكار التبعية
الا ترى ان القوم قالوا واختار السكاكى رد التبعية اليها اى وبنية فيما بعده حيث قال
الملخص فى العقد الثانى واختار السكاكى رد التبعية اليها اه لا على البطلان اى بطلان التبعية
وحقيقة المكنية واعلم ان المناسب لايجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكار السكاكى التبعية
هنا بل يعرض عنه فى هذا العقد ويكتفى بذكره فى عقد الثانى فى المعقود لتحقيق المكنية وعلى
تقدير ذكره هنا فالمناسب ان يستوفيه حتى لا يحتاج الى الحوالة على ما سيذكره والانكرار
وكذا الاحاجة الى الحاشية التى كتبها الشارح هنا لان المتن نفسه سيصرح بمضمونها الآن
الشارح انما جيء بها هنا لدفع الاعتراض عن الوجه الذى احترعه من تلقاء نفسه لترجيح المكنية
على التبعية وذلك الوجه هو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة اخرى وتلك الحاشية
هذه فيه بحث لان مدلول الاستعارة التبعية يكون تخييلا فى اعتباره والتخييل عنده
استعارة مبنية على التشبيه والاستعارة فى الفعل لا يكون الا تبعية فما ذكره لا يكون
مغنيا عن اعتبار التبعية الآن هذا لا يضر لانا نه امر لزم السكاكى لا محالة سواء
جعلنا وجه اختياره الرد الى المكنية ما ذكرناه او ما ذكره نفسه من تقليل الاقسام والتقريب
الى الضبط حتى نجاء فى سديرى او عقلا نحو اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو
ملة الاسلام وهو امر متحقق عقلا حتى متحققة متيقنة صوابه متحققا متيقنا ومحتملة لهما
نحو قول الزهير صحى القلب عن سلمى واقصر باطله وعرى افراسُ الصبى ورواحله منه اراد
الاطلاع على احد هذين الاحتمالين فى هذا البيت فليرجع الى التلخيص وشرحه فان الاظفار
استعملت فى امراى فى صورة بقرينة تخيلت اه واعلم ان قرينة الاستعارة التخييلية عند
السكاكى لا استعارة المكنية كما ان قرينة المكنية التخييلية واحالة على ما سيأتى فى عطف على قوله